

المملكة المغربية

الجامعة الملكية المغربية للقنص

مكتب الفرع الجهوي للقنص

جهة الشرق

التقرير الأدبي

لسنة 2021

المملكة المغربية

الجامعة الملكية المغربية للقنص

مكتب الفرع الجهوي للقنص

لجهة الشرق

التقرير الأدبي لسنة 2021

نجتمع اليوم طبقا للمادة 34 من القانون الأساس الجديد للجامعة الملكية المغربية للقنص الصادر بتاريخ 25 مارس 2021 وذلك في إطار الدورة العادية للمجلس الجهوي للقنص لجهة الشرق، تتعد هذه الدورة في ظروف استثنائية جدا تميزها عوامل ثلاثة رئيسية، أولها: جائحة كورونا وما خلفته من آثار سلبية على مختلف القطاعات بما في ذلك قطاع القنص والعمل الجمعوي، إذ لم تتمكن الفروع الجهوية على المستوى الوطني من عقد جموعها العامة خلال شهر ماي 2020 كما هو منصوص عليه قانونا، نظرا لحالة الطوارئ الصحية التي كانت مفروضة آنذاك جراء انتشار وباء كورونا . وثانيها: حالة الخلاف المستمر بين الجامعة الملكية المغربية للقنص وإدارة المياه والغابات وما ترتب عن ذلك من ضياع لفرص تنمية قطاع القنص بسبب السياسة الغير المفهوم للإدارة إزاء تعاملها مع الجامعة سواء قبل صدور القانون الأساسي أو بعد صدوره، بل أن الأمر استفحل وتعمقت ظاهرة الجمود وعدم قدرة الإدارة على الخروج من المأزق الذي وضعت نفسها فيه، رغم صدور القانون الأساسي بتاريخ 25 مارس 2021 إلا أن إدارة المياه والغابات فوتت فرصة عقد الجموع العامة الإقليمية والجهوية والوطنية خلال شهر ماي من سنة 2021، على خلفية أنها هي أي الإدارة المؤهلة للتدبير المباشر للمرحلة الانتقالية المنصوص عليها في الباب السادس من القانون الأساسي، في محاولة صريحة لإقصاء الجامعة من الإشراف على تسيير

المرحلة الانتقالية وتديرها وفق أحكام مواد القانون الأساسي الجديد .

وهذا ما رفضته الجامعة جملة وتفصيلا الأمر الذي أدى إلى حالة الجمود الذي عرفته علاقتها بالإدارة خاصة في الجانب المتعلق بتطبيق مقتضيات مواد القانون الأساسي . ثالثها هو تنفيذ المكتب التنفيذي للجامعة والأجهزة الجهوية الجامعية لمقتضيات المادة 53 من القانون الأساسي الجديد، واستمرارهما في تسيير دواليب الجامعة في غياب تام لإدارة المياه والغابات عن الساحة، دون، قدرتها على المشاركة في تنفيذ مقتضيات القانون الأساسي هذا رغم المراسلات العديدة من رئيس الجامعة إلى الكاتب العام لإدارة المياه والغابات والتي لم تجد الأذان الصاغية، ورغم عدة لقاءات بين الرئيس والكاتب العام وطاقمه الإداري وكذلك اجتماع بعض أعضاء المكتب التنفيذي والكاتب، من أجل تقرب المواقف وتحديد الاختصاصات بهدف تنظيم الانتخابات لتجديد هياكل الجامعة، إلا أن تعنت الكاتب العام وتفسيره الخاص للقانون الأساسي وتشبث الجامعة بتطبيق القانون حال دون التوصل إلى إجراء الانتخابات إلى الآن . هذا الأمر ساهم في تعميق الأزمة وبالتالي التملص من المسؤولية بل محاولة خلق متاعب وإيجاد عراقيل من أجل إضعاف الجامعة، وخير دليل على ذلك هو إصدار الكاتب العام لإدارة المياه والغابات للدورتين المشؤومتين رقم 846 بتاريخ 2015/04/28 ورقم 3019 بتاريخ 14 شتبر 2021 . وعلى الرغم من هذه الوضعية التي عرفتها وتعرفها الجامعة الملكية المغربية للقنص بشكل خاص والفروع الجهوية بشكل عام، منذ 2014 إلى اليوم فإن هذه الأخيرة لم تدخر جهد من أجل خدمة قطاع القنص و القناصة بشكل عام ومواكبة كل الأحداث والتعامل معها بكل حكمة وتبصر وجدية .

استمرت الجامعة وأجهزتها في أداء مهامها طيلة السنوات الأربعة الماضية وهي

ما تزال تمارس أنشطتها، فاجتماعات المكتب التنفيذي للجامعة لم تتأخر في انعقادها

في وقتها ومكانها المحددين، وكذلك الشأن بالنسبة لمكتب الفرع الجهوي لجهة الشرق الذي دأب على ممارسة دوره الأساسي في التواصل مع جمعيات القنص، وفي عقد اجتماعاته العادية خلال السنوات الماضية وخاصة سنة 2021، رغم كل الظروف الصعبة التي تحدثنا عنها سابقا، خاصة مرحلة جائحة كورونا COVID 19، وسنعمل من خلال هذا التقرير الوقوف على مختلف الأعمال التي قام بها مكتب الفرع واستعراض كل الأنشطة الأساسية وذلك من خلال النقاط التالية:

- 1- أنشطة المكتب .
- 2- عملية الاعمار.
- 3- الطوابع الجامعية .

1-أنشطة المكتب :

يعتبر مكتب الفرع الجهوي لأداة الرئيسية لبلورة وتنفيذ الإستراتيجية العامة للجامعة على الصعيد الجهوي، لذلك فهو ملزم بالعمل على مختلف الأصعدة من أجل خلق جسور التواصل مع جمعيات القنص في كل أقاليم الجهة، والسهر على دعم الجمعيات بكل الوسائل المتاحة له من أجل إشراكها في عملية تنمية قطاع القنص، ومسؤولية القيام بهذه المهام هي ليست من اختصاص رئيس الفرع الجهوي بل هي واجب على كل أعضاء المكتب دون استثناء، لذلك فإن العمل الجماعي المتوازن هو السبيل إلى خلق دينامية قوية، وخلق روح المبادرة لدى جمعيات القنص والقناصة على حد سواء. وتلك كانت ميزة مكتب الفرع الجهوي خلال سنة 2021، رغم الظروف الصعبة التي عرفتتها البلاد جراء انتشار جائحة كورونا، والتي يعرف الجميع آثارها السلبية على الحركة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية بشكل عام على الصعيد المحلي

والإقليمي والوطني، ومع ذلك فقد قام المكتب بعقد اجتماعاته الدورية بشكل منتظم، مع الأخذ بعين الاعتبار لكل الإجراءات الوقائية المطلوبة من أجل المحافظة على صحة وسلامة الجميع، وخلال اجتماعات المكتب كانت الأولوية الكبرى هي الجوانب المتعلقة بتنمية قطاع القنص، سواء من خلال التواصل مع الجمعيات والقنص، أو من خلال تتبع عمليات المحافظة على الثروة الوحشية ومراقبة القنص العشوائي، والتواصل مع الساكنة في المناطق الجبلية .

كما أن اجتماعات مكتب الفرع الجهوي خلال سنة 2021 ركزت وبشكل كبير على مناقشة القانون الأساسي للجامعة الملكية المغربية للقنص في نسخته الجديدة، وتفسير مواده وشرحها لأعضاء المكتب ورؤساء جمعيات القنص المنخرطة بالجامعة. والهدف من ذلك هو إشراك الجميع وتهيئهم للاستحقاقات المقبلة، لتجديد هياكل الجامعة الملكية المغربية للقنص، علما أن هذا القانون الجديد صدر وهو يحمل العديد من التناقضات التي قد تحول دون تطبيقه بشكل سليم، لذلك كان من الواجب على مكتب الفرع إيلاءه العناية الخاصة قصد الإحاطة بكل ما جاء به هذا القانون وتوضيح كل مواده وتبسيطها للسادة أعضاء مكتب الفرع ورؤساء جمعيات القنص المنخرطة بالجامعة .

أما فيما يتعلق بالأنشطة الفنية والترفيهية والثقافية التي كان مكتب الفرع يقوم بها خلال السنوات الماضية، فقد تم تأجيلها بسبب جائحة كورونا .

وقد غابت هذه السنة اللقاءات مع إدارة المياه والغابات بشكل كبير جدا، نظرا لعدم تعاون المدراء الإقليميين مع مكتب الفرع الجهوي، خاصة المدير الجهوي الذي أقفل أبواب التواصل بدون تقديم أي مبرر لمثل هذا العمل الذي لا يخدم قطاع القنص مطلقا، رغم كل المحاولات التي قام بها رئيس الفرع الجهوي سواء في الجانب المتعلق بمحاربة القنص العشوائي الذي استفحل وبشكل أصبح عاديا لدى إدارة المياه

والغابات، أو في الجانب المتعلق بعملية إعمار المحميات الثلاثية حيث رفضت الإدارة مشاركة الفرع الجهوي في عملية الاعمار التي تقوم بها الجامعة، مع العلم أن عملية إطلاق الحجل تعني إدارة المياه والغابات أكثر من أي جهة أخرى على اعتبار أنها الإدارة المخولة قانونا القيام بعمليات الاعمار وحماية الثروة الغابوية بشكل عام .

وفي المقابل فإن التواصل مع السلطات المحلية والإقليمية والجهوية لم ينقطع أبدا بل إن السلطات الإدارية كانت دائما حاضرة كلما طلب منها التدخل في مختلف أقاليم الجهة، خاصة فيما يتعلق بمحاربة القنص العشوائي، بل إن من الأقاليم من وضع رهن إشارة مكتب الفرع الجهوي كل الوسائل من أجل محاربة القنص العشوائي وأذكر على سبيل المثال عامل إقليم بركان الذي شكل لجنة خاصة زودها بآلة الدرون قصد متابعة هذه الظاهرة والضرب بكل قوة على أيدي هذه العصابات الإجرامية المتخصصة في إبادة الوحيش. وقد شملت عملية التواصل والتعاون مع السلطة المحلية عملية تسليم رخص حمل السلاح وتسهيل إجراءاتها، ذلك أنه في بعض الأقاليم يتم إشراك أعضاء مكتب الفرع الجهوي في اللجنة المحلية لدراسة طلبات رخص حمل السلاح المقدمة من القناصة، ولم تتوقف تدخلات رئيس مكتب الفرع الجهوي لدى السلطات الإقليمية على صعيد الجهة، خاصة في الجانب المتعلق بتجديد مكاتب جمعيات القنص المنتهية صلاحيتها، حيث كانت تتلقى بعض الجمعيات مشاكل مع رجال السلطة وذلك بعدم الترخيص للجمعيات بعقد اجتماعاتها العامة بمبرر جائحة كورونا. وقد أسفرت هذه التدخلات عن حل كل تلك الإشكالات .

2-عملية الاعمار:

تساهم الجامعة في التنمية المستدامة لموارد القنص وفقا للنصوص التشريعية و التنظيمية الجاري بها العمل...، ومن أجل المحافظة على موارد القنص في جميع أنحاء تراب المملكة، تقوم الجامعة، في إطار الاتفاقيات التي تبرمها مع الإدارة المكلفة

بتدبير القنص، بالمساهمة في مهام المرفق العمومي وذلك من خلال العمليات التالية....إنجاز تهيئة مناطق القنص وإعادة توطينها بالقنص وحماية الوحيش و وسطه. (المادة الثانية من القانون الأساسي) عملاً بمبدأ المساهمة في التنمية المستدامة للقنص من خلال اتخاذ كل التدابير التي تهدف إلى المحافظة على الثروة الوحشية، وضمان استمرار عيشها وذلك بتوفير القنص أولاً من خلال عملية الأعمار أي إطلاق الحجل، وثانياً توفير الظروف البيئية والمعيشية المناسبة بحيث يتم توفير الكلاً والماء خاصة في الأشهر الأولى من إطلاقه، و ثالثاً العمل على حمايته من المتربصين بالوحيش عبر المراقبة المستمرة وملاحقة كل أولئك الذين يعملون على تخريب الغابة واجتثاث الوحيش . وعلى هذا الأساس فقد سعت الجامعة وخلال كل سنة من إطلاق عدد لا يستهان به من طائر الحجل، وقد بلغ هذه السنة ستون ألف وحدة (60.000) من طائر الحجل، وتم توزيعها على كل الفروع الجهوية على صعيد المملكة مع توفير كميات هائلة من العلف (البذور غير المصنفة) وتوزيعها كذلك على الجمعيات سواء محميات القنص المؤجر أو القنص التقليدي، وقد توصل الفرع الجهوي للقنص لجهة الشرق بحصته من طائر الحجل والمقدرة ب أربعة آلاف (4.000) وحدة.

وقد سهر السيد رئيس الفرع الجهوي وبعض أعضاء المكتب بصفة شخصية على عملية توزيع الحجل على جمعيات القنص المؤجر، وجمعيات القنص التقليدي وذلك من أجل إطلاقه سواء في المحميات المؤجرة أو المحميات الثلاثية، وقد اعتمد في عملية التوزيع هذه السنة على مدى مساهمة جمعيات القنص في مبيعات الطوابع الجامعية، وذلك تنفيذاً للقرار الذي اتخذته المكتب الجامعي في اجتماعه المنعقد بالرباط بتاريخ 25 دجنبر 2021 والذي أكد على أن الاستفادة من توزيع الحجل ستكون حصرياً مرتبطة بتقديم بطاقة الجامعة، وطابع الانخراط للموسم الحالي، وأن إطلاق

الحجل يجب أن يتم بحضور رؤساء جمعيات القنص لذلك فإن توزيع الحجل هذه السنة تميز بتفاوتات بين الأقاليم، بناء على مساهمة كل إقليم في عملية بيع الطوابع الجامعية.

وقد جاءت عملية توزيع الحجل على أقاليم الجهة الشرقية كما يلي :

عدد الحجل	الإقليم
1180	بركان
650	الناظور
600	الدريوش
394	وجدة
450	جرادة
200	تاويرت
200	كرسيف
120	فكيك
3.794	المجموع

* ملاحظة: نفوق حوالي 100 وحدة من طائر الحجل وما زالت في المطيرة إلى حدود الآن 100 وحدة سيتم إطلاقها في المحمية الثلاثية.

الطوابع الجامعية :

تعتبر عائدات الطوابع الجامعية المورد المالي الأساسي للجامعة الملكية المغربية للقنص، على اعتبار أنه المدخول الذي يمكنها من تحقيق برنامجها السنوي، خاصة في الجانب المتعلق بعملية التسيير الإداري للجامعة، علما أن هذه الأخيرة لا تتلقى أي دعم من الدولة، لذلك فإن أي تراجع في مداخيل الطوابع الجامعية سيؤثر حتما على

مردوديتها وبالتالي تقزيم دور الجامعة في المساهمة في تنمية قطاع القنص .
وقد لوحظ خلال السنوات الأخيرة وبالضبط منذ 2015 تاريخ إصدار الدورة رقم 846 من طرف إدارة المياه والغابات والتي بموجبها تم توجيه تعليمات إلى المدراء الجهويين بقبول جميع أنواع البطاقات والطوابع الصادرة عن الجامعة بغض النظر عن موقعها، أن مداخل الطوابع الجامعية تقلصت بشكل كبير حيث فتحت الأبواب على مصراعها أمام الاسترزاقي والنهب والسرقه، وقد بلغ السيل الزبي خلال الموسم الحالي 2021/2022 بعد صدور الدورة الثانية رقم 3019 بتاريخ 14 شتبر 2021 و التي تخبر المدراء الجهويين بأن مقتضيات الدورة الأولى رقم 846 قد تم إلغاؤها وأنه سيتم إخبارهم لاحقاً بالبطاقة الجامعية التي سيتم اعتمادها. - الشيء الذي لم يتم إلى الآن، ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل تجاوزه إلى قيام أعوان وموظفي الإدارة بحملة شرسة ضد الجامعة بناء على تأويلهم الخاطئ لمضمون هذه الدورة وذلك بحثهم القناصة على عدم اقتناء الطابع الجامعي، بل إنه في بعض الأقاليم تم تهديد القناصة إن هم تجرؤوا على اقتناء الطوابع بالمتابعة القانونية في خرق سافر للفصل الخامس من الظهير الشريف الصادر بتاريخ 21 يوليوز 1923 المتعلق بمراقبة القنص .

المؤسف في هذا كله هو انسياق مجموعة من القناصة وبعض جمعيات القنص على حد سواء وراء الإدارة، بل هناك من أصبح المدافع الأول على القرار الجائر للإدارة، لا لشيء سوى لايجاد مبرر لعدم أداء مبلغ مائة درهم- ثمن الطابع الجامعي- مع علمهم المسبق أن اقتناء هذا الطابع سيعود حتما إليهم عبر عملية إطلاق الحجل، الذي تقوم به الجامعة الملكية المغربية للقنص كل سنة .

ورغم الحملة التي شنتها الإدارة وأعاونها على الجامعة، فإن هناك عدد لا يستهان به من القناصة الذين يدركون حقيقة الأمور، لم يدخروا أي جهد من أجل بيع الطوابع العمل على إقناع القناصة الآخرين بأهمية هذا الطابع بالنسبة للجامعة، وعلى

الرغم من انخفاض هذه العائدات وبشكل كبير جدا خلال الموسم الحالي ، إلا أن التزام عدد من جمعيات القنص، ومساهمتها الفعالة في كسر المحاولات اليانسة للإدارة قد مكن الفرع الجهوي بمعية جمعيات القنص والقناصة من بيع عدد مهم من الطوايع كدليل على أن محاولات ضرب ميزانية الجامعة لن تنجح مطلقا .

إن المجهودات الكبيرة التي قام بها رئيس الفرع الجهوي وبعض أعضاء مكتب الفرع من أجل إقناع جمعيات القنص والقناصة بضرورة اقتناء الطابع الجامعي والتأكيد لهم على أن بطاقة الجامعة تعد وثيقة من وثائق حمل السلاح كما ينص على ذلك القانون، وتنفيذا لتوجيهات رئيس الجامعة فقد تم اتخاذ إجراءات في حق بعض الأعضاء الذين لم ينخرطوا في عملية بيع الطوايع الجامعية بشكل جدي وفعال وذلك بتوقيف استفادتهم من خدمات الهواتف الجامعية التي كانت موضوعة رهن إشارتهم، كخطوة تهدف إلى إثارة انتباه هؤلاء الأعضاء أن مستحقات الهاتف المستعمل هي من عائدات مبيعات الطوايع .

كما تجدر الإشارة إلى أن هناك من الجمعيات التي رؤساؤها أعضاء في مكتب الفرع الجهوي، ما تزال بذمتها مبالغ مالية من مبيعات الطوايع لم تسدها بعد، وهذه من الأمور التي تثقل كاهل المكتب الذي هو ملزم بتسديد كل المستحقات إلى الجامعة قبل متم شهر دجنبر من كل سنة .

الكاتب العام

الرئيس

الكاتب العام :
مصطفى بلعجيل

الرئيس :
ميمون بنعطة



المملكة المغربية

الجامعة الملكية المغربية للقنص

مكتب الفرع الجهوي للقنص

جهة الشرق

التقرير المالي

لسنة 2021

المملكة المغربية

الجامعة الملكية المغربية للقنص

مكتب الفرع الجهوي للقنص

لجهة الشرق

التقرير المالي

لسنة 2021

على الرغم من الإكراهات التي عرفتھا الجامعة الملكية المغربية للقنص، خلال هذه السنة، والتي كان لها وقع سلبي أثر بشكل كبير على مداخيل الفروع الجهوية و الجامعة على حد سواء، لم يدخر الفرع الجهوي للقنص لجهة الشرق أي جهد من أجل رفع التحدي والتصدي لكل المحاولات اليانسة التي ترمي إلى إضعاف الجامعة، وذلك

أولا : بالتواصل المستمر مع القناصة وجمعيات القنص من أجل توضيح مضامين الدورية الغير القانونية التي أصدرھا الكاتب العام لإدارة المياه والغابات.

و ثانيا: ببيع الطوابع الجامعية رغم الحملة الشرسة التي سخرت لها لإدارة أعوانها لإقناع القناصة بعدم اقتناء هذه الطوابع .

و فعلا فقد تم بيع عدد لا يستهان به من الطوابع، حتى وان لم يرقى هذا الرقم إلى المستوى الذي كنا نطمح إليه فهو على الأقل اعتبر بمثابة تحدي للحملة التي قامت بها الإدارة .

ومن خلال الأرقام المسجلة في الفصل الخاص بعائدات مبيعات الطوابع الجامعية لهذه السنة أي موسم 2021-2022، إذا ما قارنها مع الموسم السابق سنلاحظ تراجعاً كبير جداً في عائدات الطوابع .

./.

و أمام هذه الوضعية وحتى يتمكن الفرع الجهوي من ممارسة مهامه بشكل عادي فقد تم العمل على ترشيد النفقات بما يتلاءم ومحدودية هذه المداخيل، لذلك فإن التقليل من نفقات استهلاك الوقود، ومصاريف اجتماعات المكتب ومصاريف صيانة السيارات، بشكل كبير، ساعد على توفير مبالغ مالية مهمة تم تحويلها إلى الفصول الخاصة بمصاريف التسيير التي نعتبرها إجبارية ككراء مقر الفرع الجهوي و أداء الضريبة السنوية على السيارات، وأداء مصاريف الهاتف، و مصاريف المنازعات .

وقد جاء نتائج العمليات المحاسبية لسنة 2021 على النحو الذي هو مبين في الجدول المرفق لهذا التقرير .

أمين المال



محمد لوكيلي

أمين المال



الفرع الجهوي
مهمون بنسخة



التقرير المالي لسنة 2021

المبالغ بالدرهم	المصاريف	المبالغ بالدرهم	المدخل
156.200,00	تسديد مستحقات الطوابع الجامعية	13.313,66	الرصيد المتبقى من السنة الماضية الى غاية 2020-12-31
4.950,00	تسديد نسبة 10 % لجمعيات الققص	147.600,00	عائدات مبيعات الطوابع الجامعية الى غاية 2021-12-31
2.480,00	مصاريف صيانة السيارات	61.860,00	استرجاع نسبة 30 % عن عائدات الطوابع الجامعية.
3.700,00	مصاريف الضريبة السنوية على السيارات	3.000,00	استرجاع مبالغ الدعوات و المنازعات عن سنة 2021
2.500,00	المحروقات	3.700,00	استرجاع مبالغ اداء الضريبة السنوية على السيارات
26.400,00	كراء مقر الفرع الجهوي	16.700,00	تحويلات بنكية
3.887,00	مستحقات الهاتف	53,36	فوائد بنكية
1.050,00	مصاريف الايواء	7.980,00	استرجاع مبالغ نقل الحجل
3.400,00	مصاريف اجتماعات مكتب الفرع		
5.000,00	مصاريف المنازعات (مستحقات المحامي)		
1.265,00	نقل الحجل و مصاريف الحراسة		
3.200,00	تعويض الطوابع الجامعية المعادة		
1.840,00	مصاريف شراء صناديق الحجل		
7.890,00	مصاريف نقل الحجل من بوزنيقة الى بركان		
16.700,00	تحويلات بنكية		
675,54	مستحقات بنكية		
241.137,54	المجموع	254.207,02	المجموع
			الحصيلة النهائية
13.069,48	الرصيد المتبقى	254.207,02	المدخل
		241.137,54	المصاريف
12.532,66	القرض الفلاحي		الرصيد المتبقى موزع كما يلي
536,82	الخزينة العامة		

امين المال

محمد الفلاح
امين المال

الرئيس

الرئيس :
عيمون بنطة

جهة الشرق